بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي المحافظون ،
السادة أعضاء الوفود ،

يطيـب لي أن أقـدم لكـم اليوم تقريراً موجزاً يلخص أهم ملامح التطورات النقدية والمصـرفية في دولـة قطر خلال النصف الأول من العام 2003م . وإذا كان مدى التحسـن في الأداء الاقتصادي يقاس عادة بالأرقام فإن أرقام الشهور الستة الأولى من العـام قد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً وخاصة ما يتعلق منها بالناتج المحلي الإجمالي وفائض ميزان المدفوعات وعرض النقد وموجودات البنوك ومطلوباتها .

وكمـا هـو وارد في التقرير المقدم لحضراتكم تفصيلاً فإن أرقام الاقتصاد القطري في النصف الأول من العام الحالي كانت على النحو التالي :

1 - ارتفـع الـناتج المحلي الإجمالي بما يزيد عن 15% ليصل مع نهاية يونيو إلى نحو 350 مليار ريال . وقد نتجت هذه الزيادة عن ارتفاع ناتج قطاع النفط والغاز إلى نحو 21 مليار ريال والقطاعات الأخرى إلى 14 مليار .

2 - سجل ميزان المدفوعات القطري فائضاً بمقدار 4,3 مليار ريال في النصف الأول مقارنة بـ 3,2 مليار في نفس الفترة من العام الماضي .

3 - ارتفـع المؤشر العام لسوق الدوحة بنسبة تزيد عن 37% إلى مستوى 3189 نقطـة وزادت قيمة الأسهم المتداولة خلال تلك الفترة بنسبة تزيد عن 33% إلى 4 ملـيار ريال . ويعزى الارتفاع الملحوظ في كل من المؤشر العام وحجم الـتداول إلى السياسة التي تتبعها الحكومة في مجال خصخصة الشركات العامة حيث تم طرح 30% من أسهم شركة صناعات للجمهور ، إضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة على الريال .

4 - سجل عرض النقد الضيق (م1) زيادة كبيرة بلغت نسبتها 60,6% إلى 10,1 مليار في نهاية يونيو ، في حين ارتفعت السيولة المحلية ممثلة بعرض النقد الواسع (م2) زيادة بنسبة 7,7% إلى ما يزيد عن 34 مليار ريال .

5 - زاد إجمالي موجودات البنوك ومطلوباتها بنسبة 13,6% عن نهاية عام 2002م إلى مستوى 71 مليار ريال .